

الإحكام لابن حزم

والحقيقة بلا شك فيها فلو كان القياس حقا لكان قياس قاذف الرجل في إيجاب الحد عليه على قاذف المرأة باطلا متيقنا لا يجوز الحكم به أصلا فارتفع توهمهم جملة والحمد لله رب العالمين .

ومن أوضح برهان على أن حد قاذف الرجل ليس عن قياس على قاذف المرأة بالزنى أن بعد أمره بجلد قاذف المحصنات بسطر واحد فقط قوله تعالى { ولذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين } الآيات . فلا خلاف بين أحد من الأمة أنه لا يقاس قاذفة زوجها أن تلعن على قاذف زوجته أن يلعن فلو كان القياس حقا لما كان قياس قاذف الرجل على قاذف المرأة أن يجلد الحد أولى ولا أصح من قياس قاذف زوجته أن تلعنه أيضا ولا يجد أحد فرق بين الأمرين أصلا فصح أن القياس باطل إذ لو كان حقا لاستعمله الناس في الملاعنة وصح أن جلد قاذف الرجل ليس عن قياس وأنه عن نص كما ذكرنا وبالله التوفيق .

واحتج بعضهم بقول الله تعالى { هو الذي أنزل عليك لكتاب منه آيات محكمات هن أم لكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء لفتنة وبتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ولراسخون في لعلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب } .

قال أبو محمد وجمجم هذا المحتج ولم يصح على ههنا أشياء من القرآن مفتقرة إلى القياس .

قال أبو محمد وهذا كلام يسيء الظن بمعتقد قائله ولا قول أسوأ من قول من قال إن الله تعالى شبه على عباده فيما أراد منهم وفيما كلفهم وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبين تلك الأشياء وتركها مهملة واحتاجوا فيها إلى قياسهم الفاسد .

وقد بينا الكلام في باب مفرد في ديواننا هذا وأخبرنا أنه لا يحل لأحد أن يتبع متشابه القرآن ولا أن يطلب معنى ذلك المتشابه وليس إلا الإقرار به وأنه من عند الله تعالى كما قال وأخر لكتاب أم هن محكمات آيات منه لكتاب عليك أنزل لذي هو { المذكورة الآية آخر في D متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء لفتنة وبتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ولراسخون في لعلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب } وأخبر تعالى فيها فقال { هو الذي أنزل عليك لكتاب منه آيات محكمات هن أم لكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء لفتنة

وبتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا ٱ ولراسخون في لعلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا
وما يذكر إلا أولوا لألباب { فنص تعالى على أن من طلب تأويل المتشابه فهو زائف القلب
مبتغي فتنة